

ميثاق الفجر الجديد

: الديباجة

تلبية لاشواق شعبنا فى توحيد قواه الحية من أجل إسقاط نظام المؤتمر الوطنى المتجبر الذى اذل شعبنا وقسم بلادنا وإرتكب جرائم الحرب والإبادة الجماعية وشرذ ملايين السودانين مهاجرين ونازحين ولاجئين وفصل أعز ماملكت بلادنا ودمر وحدتها ونسيجها الاجتماعى . وكان لا بد من الوحدة والاتحاد والنهوض . متطلعين بعزيمة وثبات نحو مستقبل وضاء وفجر جديد

إتفقت قوى الاجماع الوطنى والجبهة الثورية السودانية وبعض منظمات النساء والشباب والمجتمع المدنى وتوصلت فى إنجاز تاريخى لرؤية سياسية جامعة للانتقال من الشمولية نحو الديمقراطية والسلام العادل ودولة المواطنة المتساوية والإنعتاق من الشمولية التى احتكرت السلطة لما يزيد من عقدين من الزمان لحفنة من الجلادين والطفيليين دون وازع من دين او اخلاق او ضمير

إتفقت هذه القوى جميعاً على إسقاط نظام المؤتمر الوطنى وإقامة فترة إنتقالية مدتها اربع سنوات تنتهى بإقامة إنتخابات حرة ونزيهة وينعقد خلالها مؤتمر دستورى يحقق إجماع وطنى حول كيفية حكم السودان . بمشاركة فاعلة من شعوب واقاليم واحزاب السودان وقواه الحيه ومجمعه المدنى

وقد عقدت القوى الوطنية والثورية السودانية العزم على خوض نضال لا هوادة فيه لتحقيق تطلعات شعبنا فى الديمقراطية وإنهاء الحرب عبر سلام عادل وإقامة علاقات استراتيجية بين دولتى السودان ترنو لإتحاد . سودانى بين بلدين مستقلين وتدعم ألامن والسلام والاستقرار الاقليمى والدولى

إن طريق التضحيات والاجماع هو وحده الذى بإمكانه إنتشال بلادنا من التمزق والضياع والإندفاع نحو الهاوية والتردى الاقتصادى وإفقار الملايين وفرض احادية سياسية وثقافية فى بلادنا وهى الوطن الصنو . للتعدد والتنوع الامر الذى اهدر كرامة المواطن والوطن

ومسترشدين بوثيقة الفجر الجديد والتى تقود الى دولة ديمقراطية فدرالية تعددية تتأسس على المساواة بين المواطنين و تأكيد ان الشعب هو مصدر السلطات ان المواطنه المتساوية هى اساس لنيل الحقوق و اداء الواجبات وتضمن حرية الفرد والجماعة ، وتفصل فيها مؤسسات الدولة من المؤسسات الدينية لضمان عدم إستغلال الدين فى السياسة

-:و عليه نلتزم نحن الاطراف الموقعة ادناه بالاتي

: اولاً: المبادئ والاهداف

1. الهوية :

السودان دولة متعددة الثقافات والاثنيات والاديان واللغات تتأسس هويته السودانية على رابطة جامعة قائمة - على مكوناته الثقافية وأبعاده الجغرافية وإرثه الحضارى الممتد الى سبعة ألاف عام.

2. نظام الحكم :

الدولة السودانية دولة فدرالية ديمقراطية تعددية تتأسس على المساواة بين المواطنين وتؤكد ان الشعب هو - مصدر السلطات وتعتبر ان المواطنه هى اساس لنيل الحقوق والواجبات وتضمن حرية الفرد والجماعة

3. الدين والدولة :

إقرار دستور وقوانين قائمة على فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة لضمان عدم إستغلال الدين فى السياسية.

4. المواثيق الدولية

تلتزم الدولة السودانية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وبصورة خاصة مواثيق حقوق النساء والأقليات

5. العدالة والمحاسبة

التأكيد على مبدأ العدالة والمحاسبة، بما فيها مفاهيم وآليات العدالة الإنتقالية وبما يتفق و السياق السوداني، و وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب بالمحاسبة على إقتراف الجرائم الجسيمة وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

6. الدستور الانتقالي

تتأسس الدولة السودانية على دستور ديمقراطى يقوم على إقامة دولة العدالة و الرعاية الإجتماعية .

7. السلطة و الثروة

التوزيع العادل للسلطة و الثروة وفقاً لمعايير عدد سكان الاقليم مع التمييز الايجابى للمناطق المتأثرة . بالحروب

8. قومية اجهزة ومؤسسات الدولة

الجيش والشرطة (ترسيخ قومية ومهنية وحيادية مؤسسات الدولة النظامية الحافظة للامن والمنفذة للقانون - والأمن) وبما يتيح التوازن والمشاركة لكافة أهل السودان

9. التأكيد على إستقلالية ومهنية مؤسسات الدولة القومية بما فى ذلك القضاء وخدمة المدنية والإعلام

والتعليم العالى

10. حسن الجوار والتعايش السلمى

إنتهاج سياسة خارجية تخدم مصالح الشعب السودانى، وتعزز علاقات حسن الجوار والتعايش السلمى - وتعالج ترسبات السياسات والمواقف العدائية الموروثة جراء المواجهة المستمرة مع دول الجوار والمجتمع الدولي.

11. حقوق المرأة

تمكين النساء سياسياً وإقتصادياً فى كافة مجالات الحياة و إلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية المرأة و على - رأسها قانونى النظام العام بما يحقق كرامة المرأة ويدعم دورها فى الحياة مع ضمان مساواة النساء بالرجال فى الكرامة الانسانية والحقوق ،

سن قوانين لحماية النساء من التحرش والاستهداف وتكوين آليات مراقبة لتنفيذ ذلك - محاربة العادات والتقاليد الضارة التى تحط من قدر النساء -

12. الحقوق الأساسية والحريات

كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمتضمنة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعهود - الدولية والإقليمية التى صدق ويصادق عليها السودان تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور الانتقالي وأي قانون . أو مرسوم أو قرار يصدر مخالفاً لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري

- يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة وإحترام المعتقدات الدينية والتقاليد والأعراف وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة أو الإلتحاق الجغرافي أو السياسي ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري.
- تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان والمعتقدات والأعراف وتلتزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش و التفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين معتنقي الأديان والمعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان . وتمنع الإكراه وإثارة النعرات الدينية و الكراهية العنصرية في البلاد .
- تلتزم الدولة بصيانة كرامة المرأة السودانية وتؤكد على دورها الإيجابي في الحركة الوطنية السودانية ، - وتعترف بكل الحقوق والواجبات الواردة في المواثيق و العهود الإقليمية والدولية التي صدق ويصادق عليها السودان في هذا المضمار
- تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية على الإحترام والإلتزام بقيم ومبادئ شعبنا و حقوق الإنسان الإقليمية والدولية
- يتضمن الدستور الدائم الحريات المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والثقافية والإجتماعية كما وردت في المواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية على أن تعلق أحكام ومبادئ تلك المواثيق على أحكام القوانين والتشريعات الوطنية التي تتعارض معها
- : عدم إستخدام القوة 13.
- عدم إستخدام القوة العسكرية في العمل السياسي أو الإقتراب على السلطة الشرعية المنتخبة -

ثانياً: ترتيبات و مهام الفترة الإنتقالية

تشكيل الحكومة الإنتقالية 1.

تصدر قوى التغيير السودانية دستوراً يحكم الفترة الإنتقالية، تدير البلاد بموجبه حكومة وحدة وطنية إنتقالية تتشكل من قوى التغيير السودانية الموقعة على هذه الوثيقة، شاملة لقوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية السودانية والحركات الإجتماعية/ المدنية المستقلة، بما فيها قيادات المجتمع المدني المستقلة والحركات الشبابية والنسائية والشخصيات الوطنية

مدة الفترة الإنتقالية 2.

تمتد الفترة الإنتقالية لمدة أربع سنوات تدير البلاد خلالها حكومة وحدة وطنية إنتقالية تشارك فيها كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني و النساء والشباب الموقعة على هذه الوثيقة بجانب الشخصيات الوطنية المستقلة

مستويات الحكم في الفترة الإنتقالية 3.

: وتتكون مستويات الحكم الإنتقالي من اربعة مستويات على النحو التالي

- المستوى الفدرالى
- المستوى الإقليمى
- المستوى الولائى
- المستوى المحلى

وتراجع صلاحيات كل مستوى بما يوفر الموارد للتنمية والخدمات
العاصمة القومية

مدينة الخرطوم بحدودها الادارية الحالية هي العاصمة القومية و تكون رمزا للوحدة الوطنية ومقرا للسلطة
الفدرالية

: إعتقاد نظام فدرالي قائم على ثمانية اقاليم خلال الفترة الانتقالية وذلك على النحو التالي

- الخرطوم -
- الشرقى -
- دارفور -
- كردفان -
- جنوب كردفان/ جبال النوبة -
- النيل الازرق -
- الشمالى -
- الاوسط -
- اجهزة الحكم الانتقالي .4 -
- المجلس التشريعى -
- مؤسسة الرئاسة -
- مجلس الوزراء -
- السلطة القضائية -

:اولاً : المجلس التشريعى الإنتقالي

هو السلطة التشريعية العليا فى البلاد ، يراقب اداء الاجهزة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية بالتوافق وتمثل
فيه كل القوى الوطنية واقاليم السودان نساء ورجال على ان لا يقل تمثيل المرأة فيه عن ٣٠% من عضويته

: ثانيا: مؤسسة الرئاسة الانتقالية

تمثل السيادة الوطنية وتكون راسا للدولة وتتشكل على النحو التالي
رئيس الجمهورية

. (نواب الرئيس) حكام الاقاليم زائداً امرأة على الأقل -

:ثالثاً : مجلس الوزراء الانتقالي

أ/ قيام مجلس وزراء إنتقالي قومي على ان يتشكل من الاطراف الموقعة على هذه الوثيقة بالاضافة الى
القوى الاخرى والشخصيات الوطنية مع مراعاة الكفاءة والمهنية والتمثيل الجغرافى (الإقليمى) وتمثيل
. 30% المرأة فيه بما لا يقل عن

ب/ يتكون المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً للمجلس ونوابه و الوزراء الاتحادين على ان تقلص
الحكومة الانتقالية الى الحد الادنى الذى يفي بالغرض

تكون له السلطة التنفيذية العليا فى البلاد ويتم تشكيله من تحالف القوى الموقعة على هذا الميثاق بالاضافة
. الى القوى الاخرى والشخصيات الوطنية ، مع مراعاة الكفاءة والمهنية والتمثيل الجغرافى

رابعاً: السلطة القضائية
تشكل على أنقاض السلطة القضائية الحالية وتكون مستقلة والقاضي فيها مستقل لا يخضع لأي مؤثرات أو ضغوط من السلطة التنفيذية.

4. مهام الفترة الإنتقالية.

إعادة الإستقرار والترتيبات الأمنية الإنتقالية. 1.

- أ. الوقف الفوري للحرب في مناطق النزاعات في جنوب كردفان/ جبال النوبة و النيل الازرق و دارفور و رفع حالة الطوارئ و إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين و الاسرى و المحكومين لأي أسباب سياسية.
- ب. ترتيبات أمنية فورية بغرض إعادة الامن و الاستقرار و الشروع بترتيبات و مهام الحكومة الانتقالية.
- ت. الإتفاق على ترتيبات أمنية إنتقالية تمهد لعودة النازحين و اللاجئين الى حين الفراغ من الترتيبات الأمنية الشاملة التي ستفضى فى نهايتها الى تكوين جيش وطنى جديد.
- ج. تشكل مفوضية قومية للترتيبات الامنية الشاملة لإعادة تكوين قوات نظامية قومية من قوات الجبهة الثورية و القوات النظامية القائمة.
- د. إجراء ترتيبات إنتقالية شاملة تفضى الى إعادة هيكلة و إصلاح القوات النظامية الوطنية بصورة تعكس د. قوميتها و تضمن مهنيتها و حياديتها.
- هـ. حل جهاز الامن الوطنى و المخابرات العامة و إتخاذ الاجراءات السريعة و الضرورية لبناء جهاز بديل يقوم على حماية امن الوطن و المواطن عبر جمع المعلومات و تصنيفها و وضعها امام الجهات المختصة بالامن الخارجى على ان تكون مهمة الامن الداخلى من إختصاص الشرطة.
- و. حل الدفاع الشعبى و جميع القوات و المليشيات التي انشأها النظام خارج إطار القوات النظامية و نزع و. اسلحتها.
- ع. إتخاذ الاجراءات اللازمة لإستعادة قومية القوات المسلحة و إعادة صياغة عقيدتها العسكرية بما يتوافق ع. مع دورها كمؤسسة وطنية حامية للوطن و سيادة اراضية و يباعد بينها و بين صراع السلطة.

القوانين و التشريعات و حقوق الإنسان. 2.

- أ. الإلغاء الفورى لكافة القوانين المقيدة و سن تشريعات بديلة لا تتعارض مع المواثيق الدولية.
- ب. تحقيق العدالة و منع الإفلات من العقاب و تقديم كل المتهمين الذين إرتكبوا جرائم الإبادة الجماعية و جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية و جرائم في حق الوطن و المواطن لمحاكمات وطنية و دولية عادلة.
- ج. مواجهة ثقافة الإستعلاء و العنصرية بإصدار قوانين تجرم الإساءات و العنصرية و تعاقب مرتكبيها.
- د. تثبيت جريمة الإبادة الجماعية كواقعة مركزية إرتكبها نظام المؤتمر الوطنى تتطلب إعادة نظر نقدية شاملة لجزورها التاريخية و الثقافية.

الحلول الخاصة بمناطق الحرب. 3.

على السلطة الانتقالية ان تضع على رأس اولوياتها السعى الجاد لحل الصراع الدموى القائم بين الاقاليم المهمشة (دارفور، جبال النوبة، النيل الازرق، شرق السودان) وبين مركز السلطة فى الخرطوم فى إطار الحل الجذرى الشامل للازمة السودانية ويتطلب هذا الاقرار التام والاعتراف الكامل بالخصوصيات الجوهرية لمشاكل هذه الاقليم والمتمثلة فى ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية معالجة ما افرزته الحروب المعلنة ضد هذه الاقاليم من ابادة وتطهير عرقى وتهجير قسرى ولجوء ونزوح وسلب ونهب موارد اهالى هذه الاقاليم وإحلال سكانها الاصليين باجانب الالتزام التام بمخاطبة جذور المشاكل التاريخية وتقديم حلول وفق سياسة التقاسم المنصف للسلطة والثروة مع تطبيق مبدأ التميز الايجابى لصاح هذه الاقاليم والاعتراف بحرمانها الاقتصادى وبخصوصيتها الثقافية والاجتماعية

معالجة موضوع الاراضى المسلوقة وتنظيم عملية إعادتها إلى أصحابها
تقديم التعويضات المادية والمعنوية للمتضررين بالحرب
إجراء الترتيبات الامنية التى تمهد لعودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الاصلية طوعا
إجراء المصالحات الاجتماعية
الإقتصاد والتنمية .4

تنفيذ برنامج إقتصادي إسعافي لايقاف الانهيار الإقتصادي و الفساد و محاربة الفقر و تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة، ويشمل هذا البرنامج الاجراءات التالية

تخفيض الإنفاق العام للدولة بإيقاف الحروب الأهلية و الصرف المتضخم على الأجهزة الأمنية و السيادية، وضع شرائح المجتمع السودانى المختلفة فى القلب من عملية وضع خطط التنمية بتطوير قطاع الخدمات وتوجيه أولويات الصرف على الصحة والتعليم والمياه النظيفة والإسكان الشعبى والرعاية الإجتماعية، بما يحقق قدرا من العدالة الاجتماعية،
تقليص أجهزة الدولة التنفيذية و التشريعية،

محاربة الفساد و إسترداد الأموال المنهوبة بالداخل و الخارج،
إتباع السياسات الإقتصادية التى تحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين، وتعمل على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتحقق تنمية مستدامة ومتوازنة، على ان يشمل ذلك اعادة احياء واعادة بناء القطاعات الاقتصادية الرئيسية

إعادة تأهيل مشروع الجزيرة وهيئة السكك الحديدية السودانية وهيئة النقل النهري والموانى البحرية والطيران المدنى والخطوط الجوية السودانية وما تم تدميره او اهماله من مؤسسات القطاع العام
مراجعة كافة العقود المبرمة فيما يتعلق بالأراضى و التعدين و البترول و بيع مؤسسات و شركات القطاع العام،

إعادة تعمير المشاريع الزراعية الكبرى فى الجزيرة والنيل الابيض وشرق السودان ودارفور و كردفان،
إحياء القطاع الزراعى و الصناعى والرعوى ورفع الإنتاجية فى القطاع الخدمى و قطاع التعدين،
إتباع سياسات مالية و نقدية متوازنة تضمن إستقرار سعر صرف العملة الوطنية من خلال خفض الانفاق الحكومى و زيادة الإيرادات وتشجيع الصادر ومن خلال توسيع قاعدة التحصيل و ذلك لوقف التمويل بالعجز،

العمل على اعفاء ديون السودان الخارجيه من خلال اعادة بناء علاقات السودان مع الدول المانحه والمؤسسات المالية الدولية و تحقيق الاستفادة من مشروع الهبيك (برنامج اعفاء ديون الدول الاقل نموا في العالم) لفتح منافذ التمويل الدولي للاقتصاد السوداني،

توجيه عناية خاصة لتصفية آثار الحرب في الأقاليم المتأثرة بالحرب الواقعة على المواطنين المتضررين من الحروب، بما فيها دعم شرائح النازحين واللاجئين العائدين للإستقرار والإستفادة من مشاريع التنمية في مناطقهم الأصلية،

تخصيص برامج للتمييز الايجابي تستهدف القوميات و/ أو الافراد المميز ضدهم/ضدهن أو الاقل حظا أو الناجيين من ضحايا الحروب و تدريب وتوظيف الشباب العاطل عن العمل، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا،

خلق شراكة إقتصادية إستراتيجية بين دولتي السودان وجنوب السودان تسهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية لمصلحة الشعبين

حصر المنظمات الطوعية الخاصة بالأفراد ومحسوبي الحزب الحاكم وحصر الشركات و المؤسسات والأجهزة الحكومية والإستيلاء عليها وتصفيتها وإستعادتها لملكية القطاع العام وتوريد أموالها في الخزينة العامة.

إصلاح النظام المصرفي الحالي (سياسات وإدارات) مع إعادة هيكلته ليواكب متطلبات النمو الإقتصادى إعادة النظر فى الصيغ المصرفية الحالية المسماة إسلامية لتنزيهها من المستغلال حتى تتوافق مع المقاصد الكلية للإقتصاد

: تنظيم العلاقة بين المزارع والراعى

. تنفيذ خطط إسعافية لاغناء المراعى -

. تحديد وترسيم المسارات والمراحل ووضع تدابير توفق بين مصالح المزارعين والرعاة -

. تحديد المجال الزراعى وتشجيع التوسع الرأسى -

. توفير الموارد الكافية للمياه فى مناطق الرعى -

عقد المصالحات ودعم منظمات المجتمع المدنى وترسيخ مبادئ التعايش السلمى -

إنشاء نقاط مراقبة من الشرطة المدربة والقادرة على منع نشوب النزاعات والتدخل السريع فى حالة -

. نشوبها

فى مجال الخدمات 5.

• التعليم:

يعتبر التعليم ركيزة أساسية لحل مشكلات الحاضر وتحقيق أهداف المستقبل على أن يتم تصميمه لاستيفاء شروط الواقع السوداني المتعدد والمتنوع ثقافيا ولغويا ودينياً

بما ان التعليم قد تم تخريبه تماما فى كل مراحلها فى ظل سياسات حكومة المؤتمر الوطنى ووجه بكلياته

كسلاح ايديولوجى يهدف الى تخريب الوعى واصبح عاجزا عن اللحاق بالتطور العلمى فإن عملية إعادة

-: تاهيله و إصلاحه يقتضى الاتى

-. تزويد المتلقين بالعلم وطرق التفكير السليم والموضوعي وبالمعرفة الصحيحة1

1. - تطوير السلوك لترسيخ قيم الحق والخير والجمال2
 2. - تربية الفرد على احترام الذات واحترام الأهل والوطن والإنسانية
 3. - ترسيخ السلوك النازع نحو العدالة والمساواة والتعايش السلمي
 4. :- ترسيخ قيم الحياة المدنية بالاتي3
 5. - احترام العمل
 6. - احترام حقوق الإنسان
 7. - احترام المهنية والتخصص والمنافسة الشريفة
 8. - نبذ العصبية الدينية والتحيزات القبلية والموروثة
 9. - احترام خصوصية وحرية الآخرين والمشاركة في تكوين بيئة تمكن الفرد من العطاء بقدر ما تسع مواهبه ليأخذ بقدر حاجته
 10. - أكساب المهارات التي تمكن الفرد من الحصول على أفضل ما في الحياة الحديثة وتزويده بالقدره القدرة 4
 11. - على الخلق والإبداع لخدمة مجتمعه وخدمة الإنسانية جمعاء
 12. :- على أن تتبع السياسات التعليمية التالية
 13. - ديمقراطية التعليم وذلك بتوفير الخيارات في اللغة والمناهج والوسائل1
 14. - التعليم العام إجباري ومجاني مع ضمان توفير بيئة مدرسية جيدة ومتساوية في كافة أنحاء الوطن2
 15. - إلتزام المعايير الدولية في التعليم العام3
 16. - ضمان تمويل التعليم العالي باتباع نظام التسليف الفردي4
 17. في إطار سياسات التمييز الايجابي تتحمل الدولة كامل نفقات التعليم الجامعي للطلاب الذين ينحدرون من 5. المناطق المتأثرة بالحرب (دارفور ،جنوب كردفان/جبال النوبة، النيل الازرق ،شرق السودان)لفترة تكفى لردم الفجوة التعليمية بين الاقاليم
 18. - توسيع قاعدة التعليم الفني وتكريس ثقافة المهنية6
 19. - تجسير الفجوات الجندرية كما وكيفاً7
 20. - إقرار حرية التعليم المختلط مع وضع الضوابط التي تحقق الاهداف التربوية والقيم السليمة8
 21. - زيادة الميزانية والإنفاق على التعليم بما يستوفي شروط تطبيق هذه السياسات9
 22. وضع إستراتيجية عاجلة لتأهيل مؤسسات التعليم العالي وإعادة هيكلة المعاهد العليا والجامعات لتتمكن 10- من انتاج الكادر البشرى المؤهل لخدمة الشعب السوداني والإعسانية
 23. تعديل السلم التعليمى بطريقة تستوفى المعايير الدولية فى التعليم العام -11
 24. تهيئة البيئة المدرسية والرجوع لنظام السكن الداخلي فى المناطق الريفية -12
 25. الإهتمام بالمعلم وتمكينه من اداء مهامه من حيث إختياره وتدريبه وتحسين شروط خدمته -13
 26. إستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي -14
 27. إعادة نظام الداخليات للمدارس الثانوية والقبول القومي من أجل تعزيز التمازج الوطني -15
- مجال الصحة :
- إعطاء اولوية قصوى للخدمات الصحية بزيادة الميزانية وتدريب الكوادر البشرية وتطويرها -

- . إعادة تاهيل المستشفيات و تطويرها -
- تطوير الشفخانات إلى وحدات صحية متكاملة مع مراعاة المساواة في تقديم الخدمة الصحية بين الحضر - والريف و العودة الى نظام التنقلات فى الخدمة العامة
- . إعداد وضبط الاحصاء الصحى والسجلات ليصبح معيناً على التخطيط الصحى وضابطاً فى التنفيذ -
- . مجانية الرعاية الصحية الاولية -
- تقديم الادوية المنقذه للحياة وخدمات الطوارئ مجاناً -
- . التوسع فى التامين الصحى لمصلحة الفقراء والمهمشين -
- . توفير الخدمات الاساسية لصحة الامومة والطفولة وخدمات الصحة الوقائية -
- . الإهتمام بالصحة الوقائية ومحاربة الاوبئة والامراض المزمنة وذلك بالعناية بصحة البيئة -
- . الإهتمام بإنتاج وتدريب الكوادر الصحية الوسيطة -

● مجال البيئة

- . تحقيق اهداف الالفية الثالثة المتعلقة بالبيئة مع التاكيد على ربطها بقضايا التنمية -
- تقنيين وإنفاذ سياسات للإصلاح المستمر للبيئة وحمايتها ووضع إستراتيجيات جديدة لقضايا المياه تأخذ فى - الإعتبار مستجدات قضايا المياه وطنيا وإقليميا ودوليا
- وضع سياسات وعمل تشريعات ملزمة لمكافحة الجفاف والتصحر بالطرق العلمية -

6. المفوضيات المتخصصة

تشكل خلال الفترة الإنتقالية مجموعة من المفوضيات القومية المتخصصة ضمن مؤسسات الدولة، مثل المفوضية القومية لحقوق الإنسان، مفوضية الترتيبات الأمنية، ومفوضية قومية للعودة الطوعية للاجئين والنازحين والتعويضات الفردية والجماعية، مفوضية الأراضي، المفوضية القضائية، مفوضية حصر و توزيع الإيرادات ، مفوضية ديوان الحسبة و المظالم ، الخ، وتتمتع بإستقلالية ومهنية وتعتمد على الكفاءات والخبرات السودانية فى قيادتها وإدارة عملها اليومي

7. المفوضيات الخاصة

تنشئ السلطات الإنتقالية مفوضيات خاصة لرعاية معاقى وجرحى الحروب الاهلية، والمعوقين، والاطفال، والعجزة، عبر تطوير السياسات والرقابة على مراكز الرعاية الإجتماعية بغرض تطويرها وإصلاح نظام خاص بالضمان الإجتماعي

8. القوانين والتشريعات وحقوق الإنسان

الإلغاء الفورى لكافة القوانين المقيدة للحريات، وتلك التي تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وسن تشريعات بديلة ذات طابع ديمقراطي تعزز من حريات التعبير والتنظيم والتجمع والعمل النقابي والطوعي وحريات الصحافة والإعلام الحر، كما تشمل القوانين والتشريعات خلال الفترة الإنتقالية ما يضمن حقوق الإنسان وفق المواثيق والمعايير الدولية، بما فيها التوقيع والمصادقة على المواثيق الدولية والاقليمية التي تعاقب على جرائم التعذيب والتمييز والإضطهاد، اضافة للتوقيع والمصادقة على المواثيق

التي تجرم ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، بما فيها نظام روما الاساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وأن يتم التعامل مع كافة الحقوق والحريات المضمنة في الإتفاقات والمعاهدات الدولية والمصادق عليها من قبل الدولة السودانية كجزء لا يتجزأ من النظام العدلي والتشريعي

9. المحاسبة والعدالة الإنتقالية.

أ. المحاكمة العادلة لكافة منتهكي حقوق الانسان والفاستدين ومبديي المال العام، وتعويض الضحايا مادياً ومعنوياً

ب. تحقيق العدالة بمحاسبة المتهمين بإرتكاب جرائم خطيرة مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتقديمهم لمحاكمات عادلة وطنية ودولية، وبما يوقف ظاهرة الإفلات من العقاب

ج. التصدي للسياسات والمؤسسات التي قادت إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، خاصة جرائم الإبادة الجماعية، ليس فقط عبر تطبيق المسؤولية الجنائية مثل التعاون الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم المطلوبين للمثول امام العدالة الدولية، بل بالتصدي ومواجهة المسؤوليات السياسية والإجتماعية والثقافية والمعنوية والأخلاقية

د. مواجهة ثقافة الإستعلاء والعنصرية باصدار قوانين تجرم الاساءات العنصرية وتعاقب على إنكار وقوع الجرائم الإبادة الجماعية التي إرتكبها نظام المؤتمر الوطني،

هـ. تأسيس نظم للعدالة الإنتقالية، بما يضمن إنصاف الناجين وتوفير التعويض والمساعدة على التعافي ودمج الجرحى، وتأسيس مؤسسات الإعتذار والإعتراف والإعتذار وطلب الصفح بما يتسق مع السياقات السودانية) نماذج الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا والإنصاف بالمغرب)، على الأ تتخذ آليات العدالة الإنتقالية كمنهجية للإفلات من العقاب

و. ترسيم جريمة الإبادة الجماعية كواقعة مركزية إرتكبها وأسس لها نظام المؤتمر الوطني، والعمل على تضمين المخازي الكبرى لتلك الجريمة في المناهج والمقررات الدراسية، وتبث عبر وسائل الاعلام، وتشكل الخطاب العام المعبر عن هوية السودان بتعدد أديانه وثقافته وإثنياته، وليؤثق للجرائم الكبرى بمختلف الوسائل مثل المتاحف القومية

10. مؤتمرات فنية متخصصة.

تنظيم مؤتمرات نوعية متخصصة تضم القوى السياسية والمجتمع المدني والخبراء من داخل وخارج السودان حول القضايا السياسية ذات الخلفيات الفنية/ التقنية والخروج من هذه المؤتمرات بتوصيات وبرامج عمل مفصلة تساعد في تنفيذ برامج ومشروعات الفترة الإنتقالية، وتشمل القضايا التي تتناولها المؤتمرات الفنية المتخصصة موضوعات مثل التعليم والصحة والثقافة والبيئة والفيدرالية المالية وبناء وتطوير القوات النظامية وقوميتها والتخطيط والنمو الإقتصادي والعدالة الإنتقالية وتطوير مؤسسات الثقافة والإعلام وغيرها من قضايا متخصصة

11. المجتمع المدني المستقل والنقابات والحركات الشبابية.

المجتمع المدني السوداني والحركات الشبابية الجديدة شريك اصيل في قوى التغيير وبناء المستقبل وفي

مؤسسات الفترة الانتقالية

تدعم الدولة المجتمع المدني السوداني والحركات الشبابية الاجتماعية الجديدة بتهيئة الاوضاع لها لتطوير عملها وإزالة المعوقات القانونية والإدارية التي تعيق وتقيّد نشاطها في تقديم الخدمات وتطوير السياسات ورفع الوعي بحقوق الانسان بما يؤهلها لتوظيف قدراتها سواء في المشاركة في السلطات الانتقالية او عبر مراقبتها وتقييمها لمسيرة الفترة الانتقالية

إلغاء قانون نقابات المنشأة وإستبداله بقانون نقابي ديمقراطي

12. المفصلون سياسياً:

إعادة المفصلين تعسفاً و/او تعويضهم بما يجبر ما تعرضوا له من ضرر، وإعادة النظر في تعيينات الخدمة المدنية التي تمت على أساس حزبي

13. العلاقات الخارجية:

إنتهاج سياسة خارجية متوازنة ومستقلة تخدم المصالح العليا الإقتصادية والسياسية، وتحقق الأمن القومي -أ- للبلاد

إنهاء المواجهة القائمة بين السودان والمجتمع الدولي وأثارها من سلسلة العقوبات المفروضة على -ب- السودان.

العمل على إعفاء ديون السودان -ت-

توسيع فرص التعاون والاستثمارات الخارجية -ث-

الإلتزام باحكام ومبادئ القانون الدولي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين -ج-

ح- دعم وتعزيز ادوار المؤسسات الرسمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، في تحقيق الامن والسلم الدولي والإقليمي، وتعزيز فرص التعاون الثنائية ومتعددة الاطراف

خ- الحفاظ على السيادة الوطنية

14. العلاقة مع دولة جنوب السودان:

إبرام اتفاقية بين السودان ودولة جنوب السودان على اساس المصالح المشتركة والعلاقات الاجتماعية و التاريخية كمدخل لحل المشاكل العالقة بما يضمن علاقة تكامل اقتصادي واجتماعي خاصة في مجال المياه والمراعي والبتروال والتجارة والإلتزام بحدود مرنة ومعالجة قضايا الجنسية المزدوجة و كفالة الحريات الاربع وإقامة آليات مشتركة بين البلدين علي كل المستويات للتعاون والتنسيق، الامر الذي يفتح الباب مستقبلاً لاستعادة الوحدة علي اسس جديدة

15. المؤتمر الدستور القومى:

-: ينعقد خلال الفترة الإنتقالية مؤتمر دستورى قومى لمناقشة القضايا الاتية

1. نظام الحكم .

2. علاقة الدين بالدولة .

3. مسألة القوميات وإشكال الهوية .

4. المشاركة فى السلطة وتوزيع الثروة .

5. الإقتصاد .
6. قضايا الارض .
7. وثيقة الحقوق الاساسية .
8. التنمية غير المتوازنة .
9. القوات النظامية والاجهزة الامنية .
10. اسس ومرتكزات الوحدة فى التنوع .
11. إقرار مبدأ الوحدة الطوعية لجميع اقاليم السودان .
12. مشكلة النوع الإجتماعى وحقوق النساء .
13. الإعلام .
14. التعليم .
15. الصحة .
16. السياسة الخارجية .
17. بنية الحكم وإدارة الدولة .

16. الإنتخابات :

: تقوم السلطة الإنتفالية بالإعداد لإنتخابات حرة ونزيهه مع نهاية الفترة الإنتفالية تسبقها التحضيرات الآتية إجراء إحصاء سكانى قومى ومهني وشفاف بمعايير ورقابة دولية . يبنى عليه التخطيط التنموى والحقوق وتنظيم إنتخابات نزيهه وحره، صياغة مشروع قانون انتخابات ديمقراطى متفق عليه بمشاركة كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ينظم إنتخابات حرة نزيهه لكل مستويات الحكم تكوين لجنة مستقلة ومحايده للإشراف على الإنتخابات . إجراء إنتخابات حرة ونزيهه على كافة المستويات تحت رقابة وطنية و إقليمية ودولية

:ثالثاً: الوسائل

تعمل القوى الموقعة على هذه الوثيقة على إسقاط النظام بوسائل مختلفة وعلى راسها العمل السلمى المدنى الديمقراطى والكفاح الثورى المسلح وقد اجمعت على هذه الوثيقة كروية سياسية هادية ومرشدة لمنع الانزلاق نحو الفوضى والانهيار بالتراضى والتوافق بينها مع إحتفاظ كل قوة بوسائلها وتدعم الجبهة الثورية السودانية إستمرار وتصاعد العمل السلمى الجماهيرى وتحوله لإنتفاضة شعبية سلمية كاداة رئيسية لإسقاط النظام وتدعو جماهيرها للمشاركة فى الإنتفاضة السلمية ضد النظام ، وتؤكد الجبهة الثورية السودانية انها ستعلن وقف إطلاق نار فورى وشامل بمجرد إسقاط النظام

: رابعاً: آلية التنسيق

قررت القوى الموقعة على هذه الوثيقة تكوين مجلس تنسيق إنتقالى سودانى لقيادة وتنسيق الجهود المشتركة بين كافة اطراف هذه الوثيقة والعمل على تقديمها للشعب السودان والمجتمع الاقليمى والدولى

. وإحلال البديل والنظام الانتقالي فور إسقاط نظام المؤتمر الوطني

ختاماً

إن القوى الوطنية والثورية الموقعة على هذه الميثاق تدعو بنات وابناء شعبنا داخل وخارج السودان للعمل فى وحدة لا إنفصام لعراها بين السودانين جميعاً من اجل السلام العادل والديمقراطية والتحرر وبناء السودان . يسوده السلام والامن والاستقرار و يسع الجميع

التوقيعات

الجبهة الثورية السودانية

مالك عقار اير رئيس الجبهة الثورية السودانية

رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

عبدالواحد محمد احمد النور رئيس حركة تحرير السودان

منى أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان

د. جبريل ابراهيم محمد رئيس حركة العدل والمساواة

نصرالدين الهادي المهدي حزب الامة القومي

التوم الشيخ هجو الحزب الاتحادي الديمقراطي

قوى الإجماع الوطني

صديق يوسف ابراهيم النور رئيس وفد قوى الاجماع الوطني

صلاح مناع حزب الامة القومي

طارق محجوب المؤتمر الشعبي

د. ابوالحسن فرح الحركة الاتحادية

(هالة محمد عبدالحليم رئيسة حركة القوى الجديدة (حق

السيد / مبارك الفاضل المهدي

الحركات الشبابية

حركة قرفنا

المجموعات النسائية

مبادرة لا لقهر النساء - نجلاء سيد احمد الشيخ

المجتمع المدني

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً - عبدالمنعم الجاك

أحزاب و كيانات قوى الاجماع الوطني

فاروق ابو عيسي رئيس الهيئة العامة لقوى الاجماع الوطني
الحزب الشيوعي السوداني
الحزب الوطني الاتحادي
حزب المؤتمر السوداني
التحالف الوطني السوداني
الحزب القومي السوداني
حزب البعث القومي
حزب البعث السوداني
حزب البعث العربي الاشتراكي الاصل
حزب البعث العربي الاشتراكي
الحزب الواحدوي الناصري
الجبهة السودانية للتغيير
تحالف النساء السياسيات
التضامن النقابي
اللجنة التحضيرية للمفصولين
اللجنة القومية للمفصولين
حركة تغيير السودان
حزب اللواء الابيض
الوحدة العمالية
المؤتمر الشعبي
حزب الامة القومي
الاتحادي الديمقراطي الموحد
حزب الحركة الاتحادية
(حركة القوي الجديدة (حق